27 أبريل 2023

إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

من أجل عقد جلسة خاصة عاجلة بشأن السودان وتشكيل آلية تحقيق

أصحاب السعادة،

نكتب إليكم، نحن المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، في ضوء أزمة حقوق الإنسان المتفاقمة في السودان، رغم الجهود المبذولة لوقف القتال من قبل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، وذلك لحث وفودكم على معالجة أبعاد حقوق الإنسان في أزمة السودان، في جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

إذ أنه وتماشياً مع ولاية المجلس لمنع الانتهاكات والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المتعلقة؛ تتحمل الدول الأعضاء مسئولية التصرف من خلال عقد جلسة خاصة طارئة، وتشكيل آلية للتحقيق والمساءلة، في جميع الانتهاكات المزعومة. وبناءً عليه، نحث وفودكم على دعم تبني قرار يطالب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتشكيل آلية دولية مستقلة، على وجه السرعة، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة في السودان، يتكامل عملها مع عمل الخبير المعني بالسودان.

* * *

في 15 أبريل 2023، سُمع دوي انفجارات وإطلاق نار وتوالت أعمال العنف في الخرطوم ومدن سودانية أخرى، نتيجة المواجهات بين القوات المسلحة السودانية بقيادة رئيس الدولة الحالي ورئيس مجلس السيادة (اللواء عبد الفتاح البرهان)، ومجموعة شبه عسكرية؛ هي قوات الدعم السريع بقيادة (الجنرال محمد حمدان دقلو) والمعروف أيضًا باسم "حميدتي".

واعتبارًا من منتصف ليل 25 أبريل 2023، تم إعلان وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة. ومع ذلك، يقدر عدد القتلى بأكثر من 400 مدنيًا، فضلاً عن الاف المصابين. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية للضحايا أعلى من ذلك بكثير، نتيجة إغلاق معظم مستشفيات الخرطوم،[1] وتعذر إنقاذ المصابين جراء عمليات تبادل إطلاق النار.

حوصر ملايين السودانيين في منازلهم في الخرطوم، حيث نفد الماء والغذاء والإمدادات الطبية، وانقطع الطيار الكهربائي، وتفشى العنف في الشوارع، فتم إغلاق البنوك، وتقييد خدمات تحويل الأموال، مما تسبب في صعوبة الوصول للمستحقات والمدخرات المالية، بما في ذلك الرواتب والتحويلات المصرفية. كما تعرض الدبلوماسيون والعاملون في المجال الإنساني للهجوم،[2] وامتد القتال إلى مدن ومناطق أخرى، بما في ذلك دارفور، مما يهدد بمزيد من التصعيد والصراع.[3]

كان مجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي قد أعرب في بيان له، عن متابعته ببالغ القلق والخوف للاشتباكات المميتة في السودان [...]، والتي وصلت لمستوى خطير مرشح للتفاقم والتحول لصراع شامل. كما أدان المجلس بشدة المواجهات المسلحة المستمرة داعيًا الطرفين لوقف فوري لإطلاق النار دون شروط، إعلاءً للمصلحة العليا للسودان وشعبه وتجنيبًا لمزيد من إراقة الدماء وإلحاق الأذى بالمدنيين [...]".[4]

---

[1] بي بي سي، «قتال السودان: إجلاء الدبلوماسيين والأجانب»، 24 أبريل 2023، https://www.bbc.com/news/world-africa-65363586.
أنظر أيضًا: RFI، «عشرات القتلى في السودان بينما تكافح فصائل الجيش للسيطرة على الخرطوم»، 17 أبريل 2023، https://www.rfi.fr/en/africa/20230417-dozens-dead-in-sudan-as-army-factions-struggle-for-control-of-khartoum

[2] المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام (ACJPS)، «تحديث حول النزاع المسلح بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في السودان»، 23 أبريل 2023، http://www.acjps.org/update-on-the-armed-conflict-between-rapid-support-forces-and-sudanese-armed-forces-in-sudan/

[3] راجع الجزء الخاص بمعلومات الخلفية تحت عنوان «لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في السودان قبل 15 أبريل 2023»

[4] PSC / PR / COMM.1149 (2023)، https://www.peaceau.org/en/article/communique-adopted-by-the-peace-and-security-council-psc-of-the-african-union-au-at-its-1149th-meeting-held-on-16-april-2023-on-briefing-on-the-situation-in-sudan

في ضوء هذه التطورات، نحث وفودكم على دعم قرار بعقد جلسة خاصة طارئة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول الأزمة في السودان، وذلك ضمن تحركات أخرى منها:

- مطالبة المفوض السامي بشكل عاجل وعلى وجه السرعة؛ بتشكيل آلية تحقيق مستقلة، تتألف من ثلاثة خبراء حاليين، دوليين وإقليميين، في مجال حقوق الإنسان، تمتد ولايتها لمدة عام قابلة للتجديد حسب الضرورة، تتولى استكمال ومتابعة وتعزيز عمل الخبير المعين لحقوق الإنسان في السودان، والمكتب القطري للمفوض السامي لحقوق الإنسان، مع تكليفها بالولاية التالية:

  - إجراء تحقيق شامل في الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم ذات الصلة التي ارتكبتها جميع الأطراف في السودان منذ 25 أكتوبر2021، بما في ذلك أبعادها الجنسانية المحتملة، ومداها، وما إذا كانت تشكل جرائم دولية، وذلك بهدف الحيلولة دون مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان؛

  - تحديد الحقائق والظروف والأسباب الجذرية للانتهاكات والتجاوزات، وجمع وتوحيد وتحليل وحفظ الوثائق والأدلة، وتحديد الأفراد والكيانات المسئولة، حيثما أمكن ذلك؛

  - إتاحة هذه المعلومات واستخدامها دعمًا لجهود المساءلة الجارية والمقبلة، وصياغة توصيات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات وكسر حلقة الإفلات من العقاب في السودان؛

  - تقديم إرشادات محددة بشأن بلوغ العدالة، بما في ذلك المساءلة الجنائية والتعويضات وضمانات عدم التكرار؛

  - إدماج منظور جنساني ونهج يركز على الناجين/الناجيات في جميع أعمالها؛

  - العمل مع الأطراف السودانية وأصحاب المصلحة الآخرين (لا سيما آليات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، واللاجئين، والخبير المعين في السودان، والمفوضية في السودان، وهيئات الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) من أجل تقديم الدعم والخبرة والإصلاح الفوري لحالة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛

  - ضمان تكامل وتنسيق هذا الجهد مع الجهود الأخرى للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والكيانات الإقليمية والدولية الأخرى، والاستفادة من خبرات الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية قدر الإمكان.

- تعزيز الحوار التفاعلي حول حالة حقوق الإنسان في السودان، والذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/50، في جلسته الـ 53، ليشمل أصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما ممثلي الاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية، والمجتمع المدني؛

- مطالبة آلية التحقيق المستقلة بتقديم إحاطة شفهية لمجلس حقوق الإنسان حول الوضع في السودان، خلال جلسته المرتقبة الـ 54، وتقرير مكتوب شامل في 56، على أن يتم تقديم التقرير أيضًا للجمعية العامة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

- مطالبة الأمين العام بتوفير جميع الموارد والخبرات اللازمة لتمكين المفوضية السامية من تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا القرار، لا سيما في مجالات تقصي الحقائق والتحليل القانوني وجمع الأدلة، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني واختصاصات الخبرة الباليستية والطب الشرعي.

نشكر اهتمامكم بهذه القضايا الملحة ونبقى على استعداد لتزويد وفودكم بأية معلومات إضافية.

لكم وافر التقدير،

الموقعون:

First signatories (as of 26 April 2023):

1. Act for Sudan
2. Action by Christians for the Abolition of Torture in the Central African Republic (ACAT-RCA)
3. African Centre for Democracy and Human Rights Studies (ACDHRS)
4. African Centre for Justice and Peace Studies (ACJPS)
5. AfricanDefenders (Pan-African Human Rights Defenders Network)
6. Algerian Human Rights Network (Réseau Algérien des Droits de l'Homme)
7. Amnesty International
8. Angolan Human Rights Defenders Coalition
9. Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA)
10. Atrocities Watch Africa (AWA)
11. Beam Reports – Sudan
12. Belarusian Helsinki Committee
13. Burkinabè Human Rights Defenders Coalition (CBDDH)
14. Burundian Coalition of Human Rights Defenders (CBDDH)
15. Cabo Verdean Network of Human Rights Defenders (RECADDH)
16. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)
17. Cameroon Women's Peace Movement (CAWOPEM)
18. Central African Network of Human Rights Defenders (REDHAC)
19. Centre for Democracy and Development (CDD) – Mozambique
20. Centre de Formation et de Documentation sur les Droits de l'Homme (CDFDH) – Togo
21. CIVICUS
22. Coalition of Human Rights Defenders-Benin (CDDH-Bénin)
23. Collectif Urgence Darfour
24. CSW (Christian Solidarity Worldwide)
25. DefendDefenders (East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project)
26. EEPA – Europe External Programme with Africa
27. Ethiopian Human Rights Defenders Center (EHRDC)
28. FIDH (International Federation for Human Rights)
29. Forum pour le Renforcement de la Société Civile (FORSC) – Burundi
30. Gender Centre for Empowering Development (GenCED) – Ghana
31. Gisa Group – Sudan
32. Global Centre for the Responsibility to Protect
33. Horn of Africa Civil Society Forum (HoA Forum)
34. Human Rights Defenders Coalition Malawi
35. Human Rights Defenders Network – Sierra Leone
36. Human Rights House Foundation
37. Institut des Médias pour la Démocratie et les Droits de l'Homme (IM2DH) – Togo
38. International Bar Association's Human Rights Institute (IBAHRI)
39. International Commission of Jurists
40. International Refugee Rights Initiative (IRRI)
41. International Service for Human Rights
42. Ivorian Human Rights Defenders Coalition (CIDDH)
43. Jews Against Genocide
44. Journalists for Human Rights (JHR) – Sudan
45. Justice Africa Sudan
46. Justice Center for Advocacy and Legal Consultations – Sudan
47. Libyan Human Rights Clinic (LHRC)
48. Malian Coalition of Human Rights Defenders (COMADDH)
49. MENA Rights Group
50. Mozambique Human Rights Defenders Network (MozambiqueDefenders – RMDDH)
51. NANHRI – Network of African National Human Rights Institutions
52. National Coalition of Human Rights Defenders – Kenya
53. National Coalition of Human Rights Defenders – Somalia
54. National Coalition of Human Rights Defenders-Uganda (NCHRD-U)

55. Network of Human Rights Journalists (NHRJ) – The Gambia
56. Network of the Independent Commission for Human Rights in North Africa (CIDH Africa)
57. Never Again Coalition
58. Nigerien Human Rights Defenders Network (RNDDH)
59. Pathways for Women's Empowerment and Development (PaWED) – Cameroon
60. PAX Netherlands
61. PEN Belarus
62. Physicians for Human Rights
63. POS Foundation – Ghana
64. Project Expedite Justice
65. Protection International Africa
66. REDRESS
67. Regional Centre for Training and Development of Civil Society (RCDCS) – Sudan
68. Réseau des Citoyens Probes (RCP) – Burundi
69. Rights Georgia
70. Rights for Peace
71. Rights Realization Centre (RRC) – United Kingdom
72. Salam for Democracy and Human Rights
73. Society for Threatened Peoples
74. Southern Africa Human Rights Defenders Network (Southern Defenders)
75. South Sudan Human Rights Defenders Network (SSHRDN)
76. Sudanese American Medical Association (SAMA)
77. Sudanese American Public Affairs Association (SAPAA)
78. Sudanese Women Rights Action
79. Sudan Human Rights Hub
80. Sudan NextGen Organization (SNG)
81. Sudan Social Development Organisation
82. Sudan Unlimited
83. SUDO UK
84. Tanzania Human Rights Defenders Coalition (THRDC)
85. The Institute for Social Accountability (TISA)
86. Togolese Human Rights Defenders Coalition (CTDDH)
87. Tunisian League for Human Rights (LTDH)
88. Waging Peace
89. World Council of Churches
90. World Organisation Against Torture (OMCT)
91. Zimbabwe Lawyers for Human Rights

معلومات خلفية

لمحة عامة عن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في السودان قبل 15 أبريل 2023

على مدى عقود، كان وضع حقوق الإنسان في السودان مصدر قلق بالغ. ففي رسائل البعثات الدائمة المتتالية لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، سلطت منظمات المجتمع المدني السودانية والدولية الضوء على المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعود إلى حقبة ما قبل 2019، بما في ذلك الإفلات شبه الكامل من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي يصل بعضها حد الجرائم الدولية بموجب القانون الدولي.

وبعد 2019، استمرت محاولات منظمات المجتمع المدني للفت الانتباه لخطورة الأوضاع الحقوقية في السودان، في ظل القمع الوحشي للمتظاهرين السلميين أثناء وبعد الاحتجاجات الشعبية السلمية 2018-2019 وبعد الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021. ودعت المنظمات مرارًا وتكرارًا إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف، وشددت على مسئولية المجلس، بصفته الهيئة الأممية الأعلى، في ضمان تدقيق حالة حقوق الإنسان في السودان ودعم مطالب الشعب السوداني بالحرية والعدالة والسلام.[5]

وخلال جلسة المجلس الخاصة بشأن السودان، في 5 نوفمبر 2021، اعتمد المجلس قرارًا يلزم المفوض السامي بتعيين خبير لحقوق الإنسان في السودان. هذا القرار (رقم S-32/1)، الذي تم اعتماده بالإجماع، أقر بأن تفويض الخبير سيستمر لحين استعادة حكومة [سودانية] يقودها المدنيون لمقاليد الحكم.[6] ووفقًا لقرار المجلس رقم 50/1، الذي تم تبنيه أيضًا بالإجماع، في يوليو 2022،[7] طلب المجلس تقديم تقارير مكتوبة وعقد مناقشات إضافية حول حالة حقوق الإنسان في السودان.

إن العنف الذي اندلع في السودان 15 أبريل 2023، هو نتيجة الخلافات المستمرة بشأن الإصلاحات الأمنية والعسكرية والقضايا المعلقة بلا معالجة الخاصة بمساءلة قوات الأمن والافتقار لإصلاح قطاع الأمن،[8]،والقيود الشديدة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[9]

قبل 15 أبريل 2023، كانت مخاوف المراقبين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تتمحور حول تدهور الوضع، بما في ذلك تنامي حملة القمع المكثفة بحق المتظاهرين السلميين في الخرطوم، وزيادة العنف في العاصمة وفي مناطق النزاع في دارفور والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، وفي شرق السودان. هذه المخاوف لا سيما الخاصة بهذه المدن تحديدًا، تنطلق من تاريخ العنف وسوء المعاملة

---

[5] أنظر رسائل المجتمع المدني، ومنها: مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي «السودان: هناك حاجة إلى نقاشات عامة حول وضع حقوق الإنسان»، 19 مايو 2022، https://defenddefenders.org/sudan-public-debates-on-the-human-rights-situation-are-needed/، و«السودان: يجب على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التحرك بشكل عاجل وعقد جلسة خاصة»، 28 أكتوبر 2021، https://defenddefenders.org/sudan-the-un-human-rights-council-should-act-urgently-and-hold-a-special-session/، و«على مجلس حقوق الإنسان أن يمد دعمه للسودان ومراقبته»، 10 سبتمبر 2021، https://defenddefenders.org/the-human-rights-council-should-extend-its-support-to-and-scrutiny-of-sudan/، و«على مجلس حقوق الإنسان دعم إصلاحات حقوق الإنسان في السودان»، 9 سبتمبر 2020، https://defenddefenders.org/the-human-rights-council-should-support-human-rights-reforms-in-sudan/، و«السودان: ضمان استجابة موثوقة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، 3 سبتمبر 2019، https://defenddefenders.org/sudan-ensuring-a-credible-response-by-the-un-human-rights-council/، و«السودان: مطلوب تحرك دولي عاجل لمنع المزيد من العنف وضمان المساءلة»، 6 يونيو 2019، https://defenddefenders.org/sudan-urgent-international-action-needed-to-prevent-further-violence-ensure-accountability/، و«معالجة الوضع الخطير لحقوق الإنسان والوضع الإنساني في السودان»، 4 سبتمبر 2018، https://defenddefenders.org/hrc39-addressing-the-serious-human-rights-and-humanitarian-situation-in-sudan/، (تم الاطلاع عليها جميعًا في 13 أبريل 2023).

[6] مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يتخذ خطوة لمعالجة الأزمة في السودان»، 5 نوفمبر 2021، https://defenddefenders.org/the-un-human-rights-council-takes-a-step-to-address-the-crisis-in-sudan/، أنظر أيضًا قرار مجلس حقوق الإنسان S-32/1، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/319/08/PDF/G2131908.pdf، (انظر الفقرتين 15 و17).

[7] قرار مجلس حقوق الإنسان 1/50، الفقرتين 1و2، متاح على: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session50/res-dec-stat

[8] مجلس حقوق الإنسان، «مفوض حقوق الإنسان يبدي قلقه من تصاعد التوترات في السودان ويحث على استعادة الحكومة المدنية»، 8 أبريل 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119502، أنظر أيضًا: الأمم المتحدة في السودان، «خبير أممي يؤكد ضرورة محاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان» 2 فبراير 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/02/1117932.

[9] تتضمن هذه القيود على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتنقل. أنظر التقرير السنوي 2022 لمنظمة العفو الدولية، «السودان» https://www.amnesty.org/ar/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/sudan/report-sudan، أنظر أيضًا: https://monitor.civicus.org/country/sudan/

الذي يميز القوات المسلحة وقوات الأمن في السودان، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجهاز المخابرات العامة (الاسم الجديد لجهاز الأمن والمخابرات الوطني سيئ السمعة).

فمنذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، استخدمت سلطات الأمر الواقع القوة المفرطة، والمميتة في بعض الأحيان، والاحتجاز التعسفي لقمع التجمعات العامة.[10] وكم كان الوضع مروعًا بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات، اللائي يواجهن قوانين وسياسات وممارسات تمييزية، فضلاً عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاغتصاب والتهديد بالاغتصاب، في مناطق النزاع بالسودان. وقد فشلت هيئات التحقيق الوطنية، مثل اللجنة التي تم تشكيلها للتحقيق في مجزرة الخرطوم في 3 يونيو 2019[11]، في نشر أي نتائج أو تحديد الجناة.

ظل الوضع في دارفور، بعد 20 عامًا من اندلاع النزاع المسلح بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة،[12] مقلقًا بشكل خاص،[13] لا سيما في ظل تصاعد العنف الطائفي والمحلي في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق منذ أكتوبر 2021؛ مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين وتدمير للممتلكات وانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تسببت قوانين وأنظمة الطوارئ السارية، في تقويض عمل الجهات الفاعلة المستقلة. في ولاية النيل الأزرق، حيث اتسع نطاق القتال ليشمل مناطق جديدة.[14]

في الوقت نفسه، استمرت المحاكم في تسليط العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة التي كانت شائعة في نظام البشير.[15] وفي جميع أنحاء البلاد، واصلت مفوضية العون الإنساني تقييد عمليات منظمات المجتمع المدني بشكل غير ملائم، بما في ذلك من خلال متطلبات التسجيل وإعادة التسجيل المرهقة، والقيود المفروضة على الحركة والعمل، والمراقبة.

---

[10] اعتبارًا من 15 أبريل 2023، قُتل ما لا يقل عن 124 شخصًا فيما يتعلق بالاحتجاجات المناهضة للانقلاب، من بينهم 20 قاصرًا. كما أصيب أكثر من 5000 شخص بجروح، بعضهم بجروح خطيرة ستتركهم معاقين مدى الحياة. كذا اعتُقل المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من المواطنين المطالبين بالعودة إلى العملية الانتقالية لعام 2019 أو الحكم المدني الكامل، ومن بينهم أعضاء لجان المقاومة، والذين احتُجز بعضهم لفترات مطولة دون تهمة، كما تعرض الكثير منهم للتهديد والضرب والتعذيب والاختفاء.

للمزيد أنظر: المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام، «تحديث بشأن الاحتجاج ضد الانقلاب في السودان»، 19 مارس 2023، http://www.acjps.org/update-on-anti-coup-protest-in-sudan-excessive-use-of-force-and-arbitrary-arrest-and-detention-of-protesters-during-the-14th-march-anti-coup-rallies/.

والأرشيف السوداني، «عام بعد الانقلاب.. هنا نرصد أنماط العنف ضد المتظاهرين»، https://sudanesearchive.org/ar/investigations/coupfilesreport.

وريدريس ومركز مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لقانون حقوق الإنسان، ومرصد حقوق الإنسان في السودان، «حياتك لا تستحق ثمن رصاصة»، يونيو 2022، https://redress.org/publication/your-life-isnt-worth-the-price-of-a-bullet-briefing-on-serious-human-rights-violations-in-sudan/

[11] هيومن رايتس ووتش، «كانوا يصرخون "اقتلوهم"»: حملة السودان العنيفة على المتظاهرين في الخرطوم، 17 نوفمبر 2019، https://www.hrw.org/ar/report/2020/02/07/335646

[12] الجزيرة، «20 عامًا على اندلاع الحرب في دارفور بالسودان، والمعاناة مستمرة»، 26 فبراير 0232، https://www.aljazeera.com/news/2023/2/26/20-years-since-war-began-in-sudans-darfur-suffering-continues%20%D8%AF.

[13] «في أعقاب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإنهاء ولاية البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (يوناميد)، أدى العنف، بما في ذلك النزاعات بين المجتمعات المحلية، إلى تدهور الوضع الأمني الذي تميز بهجمات بحق المدنيين، وعمليات قتل انتقامية، ونهب، وتشريد». المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، «السودان: أدت الصراعات القبلية إلى مقتل ثلاثة مواطنين سودانيين ، ونهب الممتلكات وتشريد أكثر من 10000 شخص في غرب دارفور»، 10 أبريل 2023، http://www.acjps.org/sudan-inter-tribal-conflicts-resulted-into-the-death-of-three-sudanese-citizens-looting-of-property-and-displacement-of-over-10000-people-in-west-darfur

[14] المركز الدولي لمسئولية الحماية، «السودان»، https://www.globalr2p.org/countries/sudan/ ، (منذ 13 أبريل 2023)

[15] في يونيو 2022، بولاية النيل الأبيض، حُكم على فتاة شابة بالإعدام رجمًا بتهمة الزنا بعد محاكمة جائرة. رغم تخفيف الحكم لاحقًا بعد إعادة المحاكمة، فقد حُكم عليها ظلمًا بالسجن لمدة ستة أشهر من جانب محكمة ليس لديها اختصاص لإدانتها. أنظر المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، «امرأة تبلغ من العمر 20 عامًا حُكم عليها بالإعدام رجمًا بتهمة الزنا في السودان»، 21 أكتوبر 2022 ، https://www.acjps.org/20-year-old-woman-sentenced-to-death-by-stoning-for-adultery-in-sudan/، تحديث: «سجن لمدة ستة أشهر لامرأة تبلغ من العمر 20 عامًا حُكم عليها سابقًا بالإعدام رجمًا بتهمة الزنا»، 16 ديسمبر 2022، https://www.acjps.org/update-six-months-imprisonment-for-a-20-year-old-woman-previously-sentenced-to-death-by-stoning-for-adultery.

في عام 2023 وحده، حُكم على ما لا يقل عن أربعة رجال بقطع اليد لارتكاب جرائم مختلفة عقب محاكمات مشوبة بمخالفات. انظر المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، «رجل سوداني معرض لخطر بتر اليد اليمنى بأمر من المحكمة بتهمة السرقة في أم درمان»، 3 مارس 2023، https://www.acjps.org/sudanese-man-at-risk-of-court-ordered-right-hand-amputation-for-theft-in-omdurman/. أيضًا: «الخرطوم: حكم على ثلاثة رجال سودانيين بقطع اليد بتهمة السرقة في أم درمان»، 9 فبراير 2023، https://www.acjps.org/khartoum-three-sudanese-men-sentenced-to-hand-amputation-for-theft-in-omdurman/. بالإضافة إلى ذلك، في دارفور، تم القبض على أربعة رجال واتهموا بالردة رغم حذفها من كتاب النظام الأساسي. وفيما رُفضت القضية في النهاية؛ إلا أن الرجال تعرضوا لمعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة أثناء الاحتجاز. أنظر

هذه التطورات زادت من حدة الأوضاع الحقوقية المقفة التي طال أمدها في السودان دون معالجة، والتي حددتها الجهات الأممية الفاعلة، والخبراء الدوليين، ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة، خلال العقود الثلاثة لنظام البشير. ومن بين هذه القضايا، لا يزال الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شبه كامل.[16]

في 5 ديسمبر 2022، وقع الممثلون العسكريون والمدنيون السودانيون، بما في ذلك قوى الحرية والتغيير ذات الدور الرئيسي في ثورة 2019-2018، اتفاقية أولية عُرفت باسم اتفاقية الإطار السياسي. وكان من المفترض أن يكون الاتفاق خطوة أولى نحو اتفاق شامل حول المرحلة الانتقالية، التي كان من المفترض أيضا أن يقودها مدنيون وتؤدي إلى إجراء انتخابات في نهاية فترة عامين.

استثنى الاتفاق قضايا رئيسية مثل العدالة والمساءلة،[17]واستمرت الخلافات الشديدة حوله، لا سيما بشأن الإصلاحات الأمنية والعسكرية الرئيسية. بينما رفضت الجهات المؤثرة، بما في ذلك الأحزاب السياسية الرئيسية ولجان المقاومة، الاتفاق بشكل كامل.

هدد هذا الجمود السياسي وتصاعد التوترات تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، الموقعة في 3 أكتوبر 2020 بين الحكومة الانتقالية آنذاك وأطراف عملية السلام، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي شاركت في النزاعات الممتدة في العديد من أقاليم السودان في العقود الثلاثة الماضية.

منظمة التضامن المسيحي الدولي، «أربعة رجال متهمون بالردة»، 8 يوليو 2022، https://www.csw.org.uk/2022/07/08/press/5766/article.htm. «قضية الردة مرفوضة من قبل المدعي»، 9 سبتمبر 2022، https://www.csw.org.uk/2022/09/09/press/5812/article.htm ، تم الاطلاع عليها جميعًا في 17 أبريل 2023

[16] بعد الحوار الأولي الذي بدأ مع المحكمة الجنائية الدولية في عام 2019، توقفت المحادثات. لا تزال السلطات السودانية ترفض تسليم المشتبه بهم الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحقهم، بما في ذلك الرئيس السابق البشير، كما ترفض التعاون الكامل مع فرق التحقيق بالمحكمة الجنائية الدولية، وتزويد المحكمة الجنائية الدولية بإمكانية الوصول إلى أرشيفات النظام السابق. ولاتزال القوانين التعسفية، بما في ذلك الأحكام التي تمنح الحصانة للقوات المسلحة وقوات الأمن –مثل الأحكام الواردة في قانون القوات المسلحة (2007)، وقانون الشرطة (2008)، وقانون الأمن القومي (2010)– سارية وتمثل عقبات رئيسية أمام المساءلة وضمان عدم التكرار. أنظر منظمة العفو الدولية، «السودان: التصعيد الجديد للنزاع يُفاقم معاناة المدنيين المستمرة في دارفور منذ 20 عامًا»، 24 أبريل2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/04/sudan-new-conflict-escalation-exacerbates-20-years-of-suffering-for-civilians-in-darfur/

[17] هيومن رايتس ووتش،«السودان: ميثاق لا يتطرق إلى إصلاحات أساسية في العدالة»، 13 ديسمبر 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/12/13/sudan-pact-omits-key-justice-reforms.